الحراك المجتمعي في النتاج المعرفي لطلاب الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية

هلا علي عواضة *

– المستخلص

يشهد المجتمع اللبناني منذ العام 2019، سلسلة من الأحداث السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى الطبيّة البارزة؛ بدأت بانتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) 2019، تلاها انهيار اقتصادي ومالي غير مسبوق، وتزامن ذلك مع اجتياح فيروس كورونا، ثم تُوّجت تلك الأحداث بانفجار مرفأ بيروت في آب (أغسطس) 2020 الذي دمر نصف العاصمة بيروت.

يعالج هذا البحث تأثير الأحداث المجتمعية على النتاج الأكاديمي لطلاب العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية منذ التسعينيات وحتى العام 2023؛ فيستعرض في هذا الإطار موضوعات أطروحات الدكتوراه وعناوينها التي قدمها طلاب العلوم الاجتماعية في كل من معهد العلوم الاجتماعية والمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في تلك المدة.

–الكلمات المفتاحية: دراسات اجتماعية؛ أطروحات الدكتوراه؛ الحراك المجتمعي؛ طلاب الجامعة اللبنانية

***

– المقدمة

ماج المجتمع اللبناني منذ تسعينيات القرن الماضي بعدد غير قليل من الحراكات[1] الشعبية الاجتماعية منها والسياسية التي اختلفت درجة حدّتها بين التململ والاعتراض والتمرّد. فقد شهد لبنان العديد من الحراكات تحت شعارات متنوعة، شهدت شوارع بيروت على سبيل المثال لا الحصر في أيار العام 1992، عددًا من الاحتجاجات والتظاهرات المندّدة بتدهور الأوضاع الاقتصادية، تلتها في العام 2005، مظاهرات عارمة عبرّت عن انقسام المجتمع اللبناني حول اغتيال رئيس مجلس الوزراء السابق رفيق الحريري. ما لبثت الجماهير في العام 2011، أن اجتاحت الشارع في حملة رفعت شعار "اسقاط النظام الطائفي"، وبعد أربع سنوات أي في العام 2015، خرجت الناس بتلويناتها الطائفية المختلفة إلى الشارع في حملة احتجاج قوية ضد المنظومة الحاكمة، استمرت نحو خمسة أشهر، أسميت حينها بـ"حملة طلعت ريحتكم" تعبيرًا عن رفض الناس لسياسة الدولة في إدارة ملف النفايات آنذاك، ونددّت بشكل واضح بإدارة السلطة السيئة لشؤون البلد السياسية الاجتماعية والاقتصادية، وتوجّت انتفاضة خريف العام 2019، الحراكات بأضخم حراك شعبي شهده "لبنان الحديث"، بحيث اجتاحت عموم المناطق اللبنانية، تظاهرات شعبية غير مسبوقة طالبت بإسقاط المنظومة السياسية التي حكمت البلد منذ انتهاء الحرب الأهلية. تميزت هذه الانتفاضة باستقطابها الشرائح العمرية

المختلفة، وشمولها مختلف الطبقات الاجتماعية، كما تميّزت باختراقها الطوائف والمناطق المختلفة. تظهر هذه الحركات الاجتماعية ما يعتمل في رحم المجتمع اللبناني منذ عقود، وما يثقله من هموم اقتصادية واجتماعية وسياسية.

تطالعنا الكثير من الدراسات والأبحاث والمقالات الصحفية التي سبرت أغوار تلك الحراكات، لكن في الوقت ذاته، لم تخترق تلك النتاجات أسوار الجامعة اللبنانية. ففي نظرة خاطفة على الإنتاج المعرفي لـ"معهد العلوم الاجتماعية"، ومن ثم "المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الاجتماعية"، نلمس تغييبًا شبه كامل لنقاش تلك القضايا أعلاه، ولقضايا إشكالية أخرى. لذلك نحاول أن نقرأ هذا التغييب عبر طرحنا للسؤال الآتي:

- لماذا غابت القضايا الاجتماعية الإشكالية، بما فيها الحركات الاجتماعية، عن نتاج طلاب الدكتوراه المعرفي في المؤسسة الجامعية الرسمية؟

- **جولة في الأدبيات: السلطة والإشكاليات المقلقة**

علّل الكثير من علماء الاجتماع عدم التطرّق لقضايا إشكالية في مجتمعاتهم، بالخوف من السلطة القامعة، وغير الديموقراطية التي "تحتقر شعوبها بحيث تراهم رعايا تتحكم بمصائرهم وطموحاتهم" (التريكي، 2021). يتقاطع مع هذا الفرض مع ما خلُص إليه التقرير الأول للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية الذي وضع يده على التحديات التي تعترض البحث والباحثين في العلوم الاجتماعية في العالم العربي، حيث خلص إلى القول إن "التفكك المؤسساتي، وعدم تشجيع الأنشطة البحثية، والقيود السياسية المفروضة على ذلك، وضعف المجتمع الفكري الأكاديمي العربي، والجمود البيروقراطي للجامعات العربية" (بامية، 2015) كلّها عوامل كابحة للبحث العلمي وللعلميين الاجتماعين. يبقى هاجس خوف النظم السياسية من التهديد الذي تشكّله البحوث لها، كمتغير حاضر لتفسير حال البحث، وضعفه في أذهان العلميين، ففي توصيفه لهذه الحال يعرض الباحث موسى بدوي كيف أن "النظم السياسية والثقافية في معظم الأقطار العربية لا تسمح، في كثير من الأحيان، بالتطرق إلى موضوعات بحث من شأنها أن تؤثر في استقرار الأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية. وهناك بصفة عامة قلق كبير وخوف من أن تؤدي نتائج العلم الاجتماعي إلى مطالبات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية، فجرت العادة على الاقتراب الشكلي وليس الجوهري من بعض المشكلات ذات الحساسية الدينية، أو العرقية، أو السياسية (بدوي، 2021). إذا كانت فرضية قلق السلطة من الإنتاج المعرفي النقدي المهدّد للاستقرار حاضرة في سلوك السلطة القمعي له ولمنتجيه، لكن في الحاضر أيضًا، هناك فرضيات تلحظ أن سلوكًا آخر يتمثل في تجاهلها له أو في تقليص تمويله، وهو ما أشار إليه الباحث مهدي مبروك بوصفه للواقع التونسي في هذا الصدد، بحيث تخصص الدولة "أقل من 1% كميزانية للبحث العلمي" (مبروك، 2021).

أما الباحث سالم لبيض (2021) وخلافًا لما سبق، فلا يرى المسألة في ندرة الإنتاج البحثي أو في ضعفه، بل تقع المشكلة عند أصحاب القرار الذين لا يستفيدون "من الأعمال

التي تزخر بها المكتبة العربية... فمثلًا الدراسات المتعلقة بعلم الاجتماع الديني وبالظاهرة الإرهابية وخطورتها والتنظيمات المختلفة واستهدافها الدولة الوطنية، لها حضور كبير في الاهتمام البحثي لسوسيولوجيا العرب، وليس لها حضور في مراكز القرار ولدى أصحاب الحكم والسلطة" (لبيض، 2021). يدفع الباحث جاك قبانجي حجة لبيض إلى معارج مختلفة بحيث يوافق بأن النتاج البحثي حاضر، لكن المشكلة ليست في السلطة التي لا تستفيد منه، بل في النتاج التي كانت عينه ترصد استقرار السلطة وليس العكس. ففي مقاربته التي فسّر فيها عجز النتاج المعرفي في العلوم الاجتماعية عن توقّع كل من انتفاضتي تونس ومصر، افترض قبانجي بأن النتاج المعرفي في هذه العلوم قد تركّز لرصد كل شاردة وواردة في المجتمعات العربية، لكن في الوقت عينه، انصبّت اهتماماته على "ترقب ما يهدّد الاستقرار، لذلك مالت كفة الأبحاث التي تشتغل على الإرهاب والجماعات الإسلامية وأنظمة الحكم، الموضوعات التي تتناول الحكم الرشيد وتحديث المؤسسات" (قبانجي، 2011).

بكلمات أخرى كان الجهد البحثي في أغلب الأحيان، يُنتج من أجل ديمومة السلطة وإعادة انتاجها وليس خوفًا منها، بل خوفًا عليها. لكن مبروك يعود ليرى كيف تطوّع السلطة هذا العلم في حالة رضاها أو عدمه منه، فهو يصف العلاقة المتأرجحة لعلم الاجتماع مع السلطة التونسية، واختلاف النظر إليه باختلاف المنظومة الحاكمة، ففي "زمن بورقيبة واجه علم الاجتماع تنمّر الدولة، فالرئيس التونسي الأول كان لا يرتاح لعلم الاجتماع، وكان يعتقد أنه علم ملوّن أيديولوجيًّا. أما في زمن بن علي فطوّع هذا العلم، ونظر إليه باعتباره هندسة اجتماعية... وفي الحالين كانت لعلاقة السلطة بعلم الاجتماع أثر سلبيّ على فاعليته" (مبروك، 2020).

تظهر الجردة المتواضعة للأدبيات المتعلقة بالنتاج البحثي في علم الاجتماع، مركزيّة السلطة في النتاج المعرفي لهذا العلم، فهي حاضرة دومًا في التفسيرات؛ مرة في تقليصها التمويل، ومرّات في استبدادها وتجاهلها، أو قمعها للنتاج النقدي لهذا العلم. لن نحيد كثيرًا عن الفرضية التي تتبنّى مركزية السلطة بعلاقتها بالنتاج البحثي في علم الاجتماع، لكننا نحاول كشف الأولويات التي تعمل فيها السلطة على خرق استقلالية الحقل العلمي، ولا سيما أن مسألة استقلالية الحقل العلمي مسألة حاسمة في نوعية وشكل الرأسمال المنتج داخله. فهذا الحقل، وكل حقل من حقول المجتمع، معرّض دومًا لعملية تهديد تطال استقلاليته، وينتج ذلك عن تبدل علاقات القوى بينه وبين كل من حقلي السلطة والاقتصاد.

في هذا البحث ينصبّ اهتمامنا على الكيفية التي تأثرت بها اهتمامات طلاب معهد العلوم الاجتماعية، ونتاجات طلاب الدكتوراه في الجامعة اللبنانية – كونها من ضمن الرساميل المعرفية المنتجة فيه– بعلاقة هذا الحقل العلمي بحقل السلطة.

تقوم هذه المساهمة منهجيًّا على إعادة انتاج المحطات المهمة في تاريخ المعهد بعلاقته بالسلطة السياسية في لبنان. ومن ثم تعرض للنتاج المعرفي لطلاب الدكتوراه منذ العام 1990

حتى العام 2023. ونحاول الكشف عن كيف أدى الإلحاق المتمادي للمعهد بحقل السلطة، إلى إنتاج معرفة تتغاضى عن القضايا الإشكالية التي يعتمل بها المجتمع اللبناني. يشار إلى أنه منذ العام 1990 حتى اللحظة، منح معهد العلوم الاجتماعية، ومن ثم المعهد العالي للآداب والعلوم الاجتماعية، نحو 409 أطروحات دكتوراه.

- **المشهد الجامعي ملحقًا بحقلي السلطة والاقتصاد!**

يربط قراءتنا للمشهد الأكاديمي للمعهد، خطّ نظري واحد قائم على الافتراض بأن أي حقل أكاديمي بالمعنى "البورديوزي"، يعمل على انتاج رأسماله الأكاديمي الصرف في حال تمتعه باستقلالية نسبية عن حقلي السلطة والاقتصاد (Bourdieu, 2004, p:57)، أما في حال تعرضت استقلاليته للخرق، فتضعف الإمكانية لإنتاج رأسمال علمي منتج بحسب اعتبارات الحقل نفسه، فيتلوّن رأسماله العلمي بعناصر من خارج طبيعته المخصوصة. يشار إلى أن استقلالية الحقل ليست معطى دائمًا، بل هي متبدلة تاريخيًّا بتبدل موازين القوى الداخلية للحقل ذاته، ولعلاقتها بالقوى الخارجة عن منطقه (Bourdieu, 1976, p:89).

تأسس معهد العلوم الاجتماعية في العام 1959، في لحظة تاريخية سياسية استدعت الحاجة فيها إلى استحداث مؤسسة للتعليم العالي والبحث تخدم طموح الرئيس فؤاد شهاب الذي كان يسعى بحسب الباحث عدنان الأمين "إلى إرساء نظام سياسي واجتماعي منطلق من مبدأي التماسك والعدالة الاجتماعية، ويجعل للجامعة اللبنانية دورًا مميزًا في مشروعه" (الأمين، 2018) من أجل بناء دولة حديثة. وقد ترجمت النظرة الإبستمولوجية حينذاك في المعهد، بربط التعليم والبحث لخدمة هذا المشروع التحديثي، بحيث كان التعليم يهدف إلى تكوين باحثين معدّين لمعرفة حاجات مجتمعهم، ومهيئين بعدّة منهجية لدراستها. ساعد هذا الربط بين التعليم والبحث آنذاك، المعهد في بلورة رأسمال علمي يتماهى مع الرؤية التي تُرجمت بقيام مركز أبحاثه بتمويل عددٍ من أبحاث أساتذته وطلابه المتفوقين (أنظر الرسم البياني أدناه).

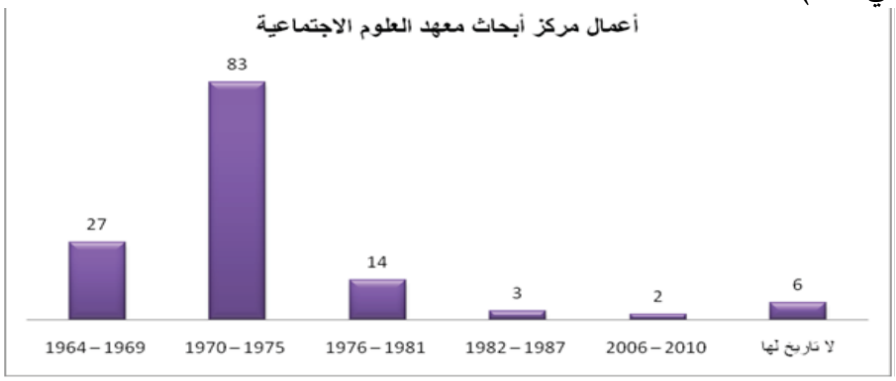

تمتعت الجامعة اللبنانية التي ينضوي ضمن كلياتها معهد العلوم الاجتماعية قبل اندلاع الحرب الأهلية، باستقلالية نسبية عن حقل السلطة، وفي مثال على استقلاليتها يذكر الباحث

والأكاديمي فارس اشتي واقعتين: مرّة حين "طُرح في مجلس النواب مشروع لتعديل منهاج تدريس الحقوق في الجامعة اللبنانية، فأعلن مجلس الجامعة رفضه التدخل في صلاحياته، وعدّ تعديل المنهاج من صلاحيته، وشكّل لجنة من أعضائه لمقابلة الرئيس، ونجح في تجميد المشروع" [ومرّة أخرى حين] "قدم وزير الإعلام خاتشيك بابكيان، مذكرة تطالب بإلغاء معهد الصحافة وإحداث مؤسسة للدراسات العليا، وقد رفض مجلس الجامعة ذلك، وعدّ التعديل من صلاحياته" (الأمين، 2018، م. س.).

لكن لم تسمح الفترة الوجيزة التي تمتع بها المعهد بالاستقلالية النسبية، بالاتفاق حول العناصر المكونة لرأسماله العلمي، فقد ظلّت مسائل أساسية من مكوّنات الرأسمال العلمي محل جدل وعدم اتفاق. كالمضامين النظريّة للبرامج النظرية، ولغة التدريس، وشروط التوظيف، ومعايير الترقي العلمي والوظيفي وغيرها من العناصر الأساسية لهذا الرأسمال التي يصعب بتّها من دون الغوص في توترات الحقل الداخلية. ولعلّ ذلك يعود إلى خضوع الحقل ذاته إلى مبدأين للسيطرة (Bourdieu, 1993, p: 38): أولها، مبدأ السيطرة الداخلية التي يشهد فيها الحقل توترات داخلية أتاحت للفاعلين في فترة شهد فيها المعهد استقلاليته النسبية عن حقل السلطة، بوضع مكوّنات أوليّة لرأسماله العلمي، ووضع شروطه من جهة، والتنافس من أجل مراكمته من جهة ثانية (عواضة، 2021). ثانيها، قائم على الهرمية متغايرة الارتباط (hétéronomie) أي انتماء الفاعلين وارتباطهم بقوى حقول أخرى،[2] ما جعل شروط تكوين رأسماله العلمي يتصدر بشكل كبير من خارج أسواره، وهذه كانت الحالة الأقوى ولفترات طويلة من عمر المعهد.

تتضخم الهرمية متغايرة الارتباط التي تربط فاعلي الحقل العلمي، وتتفاقم حين يتم خرق استقلالية الحقل ذاته. فالمعهد كحقل علمي شهد كما غيره من المؤسسات التعليمية، تبدلات جذرية – تحديدًا بعد اتفاق الطائف– بعلاقته بالسلطة السياسية أصابت استقلاليته بالهشاشة.[3] تركت هذه الهشاشة كبير الأثر على ملامح رأسماله العلمي، فتبدّلت مكوّناته نظرًا لتبدّل نظرة السلطة السياسية لدوره ووظيفته من ناحية، ولاستجابة فاعليه لهذا الواقع من ناحية أخرى (عواضة، 2019).

ما لبث أن مالت الركيزة الأبستمولوجية التأسيسية نحو التعليم بشكل شبه حصري. يعود ذلك إلى التغيرات الحادثة، بعد اتفاق الطائف، على مستوى حقل السلطة بالنظر إلى السياسة والمجتمع ومؤسساته بما فيها التعليم.[4] فانكّب المعهد على تأسيس مشروعية جديدة لاستمراره تأمّنت عبر تلبية حاجة سوق التعليم الثانوي الذي أشبع في فترة وجيزة، وعبر التعليم الجامعي الذي كان قبلة لخريجيه، فقد غذّى المعهد هيئته التعليمية التي قاربت حوالي الـ(50%) في العام 2011 من خريجيه (عواضة، م. س.).

يمكن تفسير هذا الميل إلى التعليم في ظل انكماش البحث، بالمعنى "البورديوزي"، بحاجة الحقل (المعهد) إلى مشروعية ابيستمولوجية تدعم استمرارية وجوده، عبر تعزيز مشروعية

التكوين من أجل التعليم التي قاد إليها إنشاء برنامج الدكتوراه اللبنانية في العام 1983، عبر المرسوم 900.[5]

ربط إنشاء برنامج الدكتوراه اللبنانية، المعهد أكثر فأكثر بحقل السلطة. هذه الأخيرة سلبت الجامعة اللبنانية استقلاليتها وحقّها في توظيف أساتذتها، حين ربطت علاقة فاعلي الحقل بشكل أقوى، بحقل السلطة، ونقلت حكامتها من حقل الأكاديمي إلى حقل السياسة، وفي تفصيل الأمر، يذكر الأمين كيف اتخّذ مجلس الوزراء في العام 1997، "قرارًا بـ"وقف التعاقد للتدريس في الجامعة اللبنانية إلا بموافقة مجلس الوزراء، ولم يعترض رئيس الجامعة آنذاك، بل قرر سحب صلاحية التعاقد بالتفرغ من الجامعة ووضعها في عهدة الحكومة". (الأمين، 2018).

طبعت هذه الخطوة وغيرها، الديناميات التي يشتغل فيها المعهد كحقل علمي، وأدخلت إلى عملية تكوين رأسماله، عوامل خارجة عن منطقه كحقل علمي. فقد مضى المعهد منذ التسعينيات حتى وقت قريب، بتكوين أساتذته الذين بدورهم ألحقوا طوعًا أو كرهًا بحقل السلطة عبر التوظيف السياسي.

- **النيوليبرالية تخترق مفاصل النتاج المعرفي للخريجين**

فتحت مسألة استقلالية الحقل العلمي أفقًا لفهم بعض الديناميات المؤسساتية التي جرت في المعهد، ومن المعبر نفسه، نقرأ كيف تسلل الخطاب النيوليبرالي المقنّع بحسب بورديو بثوب العولمة (Bourdieu, 2001) إلى المعهد ونتاجه. فقد قامت حكومات ما بعد الطائف بتبني السياسيات النيوليبرالية التي تقوم توجهاتها العامة على خصخصة الخدمات العامة، وتقديم المشكلات العامة بحسبانها مشكلات ناتجة عن فشل الأفراد، والقضاء على دولة الرفاهية وعلى النقابات، وتحرير التجارة في السلع والاستثمار الرأسمالي، وتسويق المجتمع وتسليعه (Harper, 2014). تقدّم هذه السياسات ذاتها كمنقذ حتمي، يتقّه السياسة (politic) والتدخل الحكومي، ويسمهما بعدم الفعاليّة. وينتج عن ذلك اعتماد سياسة اللاسياسة (de–politicization) التي تُخرج كل تلك قضايا المجتمع والاقتصاد من مجال النقاش السياسي، وتضعها في دائرتي الإجراءات المتعلقة بالسوق والفرد بحيث تُعمي عن الأصول التاريخية للنظرية الاقتصادية الفردية وتقديمها كفكرة خلاص اقتصادي ومنقذ حتمي. انعكس عسف السياسات المتبعة منذ ما قبل الطائف، والمقنّعة خلف الإيديولوجيا التي طرحتها هذه السياسيات النيوليبرالية، بالهجوم على المؤسسة الجامعية عامةً والجامعة الرسمية بشكل خاص كردّ عقابي على دورها في دمقرطة الحياة الاجتماعية بحسبان الجامعة مركزًا للنقد والتحول الديموقراطي (Giroux, 2015).

لم تمض تلك الخطوات من دون أن تترك أثرها على النتاج البحثي الجامعي؛ فقد أسهمت سياسة اللاسياسة كمكوّن أساسي للخطاب النيوليبرالي إلى تعزيز السلوك الفردي وقوى السوق مقابل التقليل من أهمية دور العوامل الاجتماعية والسياسية في تشكيل النتائج الاقتصادية.

فضلًا عن تراجع الأبحاث حول الموضوعات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وعدم المساواة، حيث يُنظر إلى هذه القضايا على أنها خارج نطاق الحلول القائمة على السوق، وهذا ما نشهده في تقديمنا للنتاج البحثي للخريجين.

- **قراءة في النتاج المعرفي**

يمنح معهد العلوم الاجتماعية شهادة الماستر بنوعيها: المهني والبحثي. يعلّم في الماستر المهني: اختصاص علم الاجتماع، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة الاقتصادية والاجتماعية، والإرشاد والتوجيه النفس– اجتماعي، وهندسة مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي، وسيوسيوانثروبولوجيا المدينة، وأخيرًا التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات.

أما شهادة الماستر البحثي التخصصية فتتوزع على ستة اختصاصات هي: الانثروبولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم السكان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات الاجتماعية، وأخيرًا اختصاص علم الاجتماع الذي ينضوي ضمنه خمسة مسارات وهي: مسار علم اجتماع العائلة، وعلم اجتماع التربية، وعلم اجتماع المعرفة والثقافة، وعلم اجتماع السياسة، وعلم اجتماع العمل. أما الاختصاصات الأخرى فهي التخصّص في الانثروبولوجيا.

ينصبّ مركز اهتمامنا في هذه المساهمة على النتاج المعرفي المنضوي ضمن الاختصاصات البحثيّة في شهادة الدكتوراه. لقد منح معهد العلوم الاجتماعية والمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية مند العام 1990 حتى تاريخ كتابة هذه السطور، نحو 409 أطروحات دكتوراه. توزّعت الموضوعات المعالجة على الاختصاصات المذكورة أعلاه. لكن لم يكن من السهل توزيع الأطروحات ضمن الاختصاصات المحددة رسميًّا نظرًا لأن بعضها يحمل عناوين عريضة جدًا، ولأن بعضها الآخر ينضوي ضمن عدة تخصصّات في آن، وهو ميل معرفي بدأ يطغى مؤخرًا يقوم على تبنّي أساتذة وطلاب المعهد للمقاربة البين مناهجية. دفعنا التنوع الواسع للموضوعات إلى خلق خانة جديدة أسميناها "مختلف" أدرجنا فيها كل الموضوعات التي لا تتوافق عناوينها ضمن التخصصات الرسمية التي حدّدها المعهد.[6]

في ملاحظة أولية عن النتاج، غابت عن نظر الباحثين القضايا المجتمعية الملحة، كالفقر فقط أطروحتان: واحدة ظاهرة الفقر في الجنوب والنبطية، والأخرى تتكلم على ظاهرة الفقر في طرابلس. ولم تتعدّ قضايا العمل الـ14 أطروحة، اثنتان تتكلمان على شروط العمالة الوافدة وتكيفها واحدة في لبنان والأخرى في السعودية، واثنتان تتكلمان على العمل النقابي، وأخرى تعالج موضوع السعادة والعمل، وانشغلت أطروحتان بالتفكير بخريجي معهد العلوم الاجتماعية وسوق العمل، أما الأطروحة التي عالجت المنحى الاقتصادي الاجتماعي والنفسي والديموغرافي للعاطلين عن العمل، فيصعب معرفة ما تم اكتشافه ضمن هذا العنوان الواسع. أما في ما يخصّ الحركات الاجتماعية، فقد اقتصر نتاجها على خمس أطروحات (1.2%):

الحراك العربي نحو الديموقراطية نموذج مصر، والشباب اللبناني والتغيير السياسي الاجتماعي 2015/2005 وهي باللغة الفرنسية، وموقع الهوية الوطنية اللبنانية في نزاعات القوى السياسية في لبنان "دراسة في الخطاب السياسي لقوى الرابع عشر من آذار والثامن من آذار بين عامي (2005–2008)، والتداعيات السوسيوبوليتيكية للربيع العربي على لبنان، الشباب في الحراك اليمني الموقع والدور.

في المقابل يبين الرسم البياني أدناه حيازة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حصة الأسد من أعمال خريجي المعهد (25.2%). بينما لم تحظ الانثروبولوجيا وعلم السكان بالكثير من اهتمام طلاب المعهد. أما اللافت فهو حيازة الخانة التي اخترعناها تحت عنوان "مختلف" للنسبة الأكبر من أعمال الخريجين (33.7%).

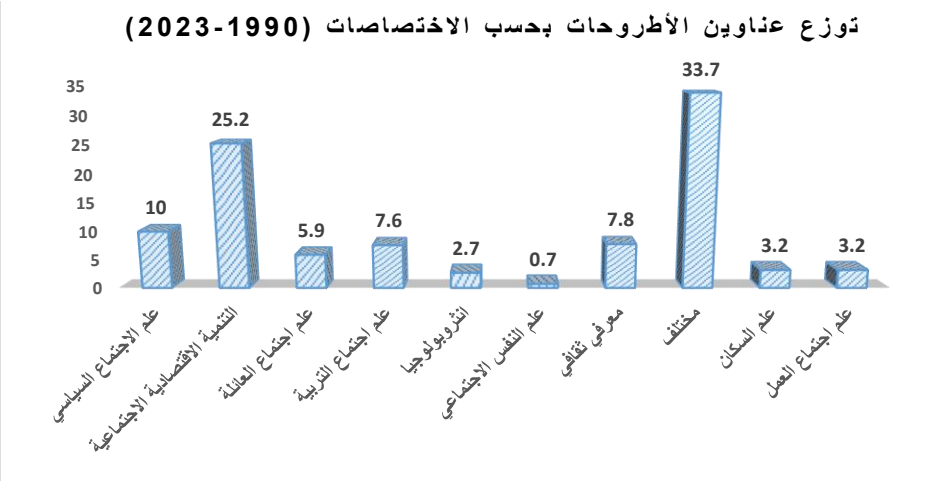

المصدر: مكتبة معهد العلوم الاجتماعية والمنصة الإلكترونية للمعهد العالي للدكتوراه

لماذا خانة الـ"مختلف"؟ حين وزّعنا الموضوعات على الاختصاصات بقي الكثير من الموضوعات خارج تصنيف المعهد للاختصاصات، لذلك كان من الضروري بمكان إيجاد خانة لهذه الأعمال. في الوقت ذاته، شدّت الموضوعات المختلفة التي تتناول أحيانًا قضايا اجتماعية، وتلك التي تتناول موضوعات غريبة عن هذا الميدان المعرفي، انتباهنا. فقد بدا أن موضوعات هذه الخانة، تقدم فهمًا مفتاحيًّا للهمّ النظري حول بناء الرأسمال العلمي للمعهد في ظل استقلالية هشّة، مقابل حقلي السلطة والاقتصاد، وفي ظل نيوليبرالية معولمة اخترقت مفاصل المؤسسة الجامعية.

في الفقرات التالية نستعرض: ما هي الهموم المعرفية التي شغلت خريجي المعهد؟ وكيف نفسّر غياب القضايا الإشكالية عن معظمها؟ ولماذا؟

- **التنمية لاستدامة اللاتنمية!**

يظهر الرسم البياني احتلال اختصاص التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرتبة الأولى لناحية الموضوعات التي عالجها طلاب الدكتوراه في المعهد. تعكس اختيارات الطلاب التوجّه

الذي نحاه المعهد منذ تسعينيات القرن الماضي كاستجابة بحسب بعلبكي (2007، ص139) لـ"توسع المفاهيم والأدبيات حول التنمية البشرية، ورواجها مع التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادرة منذ العام 1990، على الطلب في لبنان على البحث السوسيولوجي التنموي".

انتشر هذا التوسّع المفاهيمي المعولم من خلال المنظمات الدولية والأممية والإقليمية، التي تشارك بشكل واسع في النقاش وبلورة السياسات، إذ يكفي أن نعرض كيف "لعبت منظمة العمل الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورًا رئيسًا في توجيه النقاش، وبلورة السياسات حول آثار العولمة على العمل... [فقد كان لمنظمة العمل الدولية] أثر بارز في التنظير لظاهرة القطاع غير المهيكل، والاقتصاد غير النظامي منذ سبعينيات القرن الماضي، والدفاع عن ضرورة احترام المعايير الدولية للعمل، فإن المؤسستين الأخريين أثّرتا على تطور سوق العمل، والعمل غير المهيكل من خلال السياسات النيوليبرالية التي فرضتها على الدول المدينة، خاصة من خلال تركيزهما على مرونة الشغل كمدخل أساسي لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وبالتالي إحداث فرص شغل جديد" (السعيدي، 2022).

في السياق يكشف قبانجي كيف "تخضع عملية انتاج المعرفة "الاجتماعية" "لمحدّدات يصنع الأساسي منها البنك الدولي... فهو الذي ينتج التقارير والتوصيات "الملزمة". وهو الذي "يوجّه" الأجهزة المحلية الرسمية في طريقة جمعها للمعطيات وتحليلها واستخراج الدلالة المطلوبة منها" (قبانجي، 2017).

على خطّ مواز، تشارك في هذا المسار لإنتاج المعرفة الاجتماعية، منظمات وجمعيات "المجتمع المدني"، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تتوجّه بوابة لبنان للتنمية والمعرفة "إلى الإعلاميين والإعلاميات والطلاب والطالبات والباحثين والباحثات" من أجل تزويدهم "بمعلومات وخدمات وموارد مرتبطة بقضايا التنمية المستدامة، والمواطنة، وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي"، كما تشجع الجمعيات الأهلية والمدنية للمشاركة في انتاج المعرفة لتطوير القاعدة المعرفية في الحقل التنموي في لبنان.[7]

افتتح هذا المسار أعلاه بشكل صريح مجموعة من أساتذة المعهد الذين أدخلوا "السوق" إلى المعهد، إذ بحسب تعبير بعلبكي، لم "يعد بالإمكان غضّ النظر عن إبقاء المعهد خارج هذه السوق، ليس السوق السلعي المهني فقط [إنما السوق التي] يحتاجها أيضًا السجال في الفكر الاجتماعي الاقتصادي والتحول الكبير في المفاهيم والسياسيات التي طالت سوق البحث على المستويين الجامعي والخاص. فقد تطلّب هذا السوق الممول من الوزارات والمنظمات الدولية على السواء، تغيُّرا في نظرة فاعلي المعهد لبرامجه، في الوقت الذي تتخبط فيه الدولة في تحديد الجهة الملائمة التي سوف تقوم بمهام البحث والتطوير التنمويين" (بعلبكي، 2007). إنفاذًا لهذا التصوّر قام المعهد بخطوة مؤسساتية لترجمة المسار المستجّد من خلال التحول "في الدراسات العليا عن تدريس علم الاجتماع الريفي واستبداله بفرع التنمية

المحلية والخدمة الاجتماعية" (عواضة، 2021)، حين عدلّت المناهج والبرامج في العام 2000، ومن ثم تغييره ليصبح: التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حين التحوّل إلى نظام LMD حين التحق معهد العلوم الاجتماعية بالمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الاجتماعية في العام الأكاديمي 2014-2015.

ليس من المستغرب إذًا، أن يرتفع عدد الأطروحات التي تعالج "القضايا التنموية"، نظرًا لإعادة الصياغة المؤسسية الذي شهدها المعهد في برامجه من جهة، ولدخول مؤسسات غير تقليدية منافسة إلى السوق البحثي في العلوم الاجتماعية، ولا سيما الوكالات الدولية والجمعيات والمؤسسات البحثية الوسيطة، والمدعومة ماليًّا ولوجستيًّا والمعزّزة بعدّتها وطرائقها ومنهجياتها من جهة أخرى.

تُرجم هذا الواقع البحثي المعولم في العناوين المطروحة في اختصاص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد نقلت نسبة كبيرة من الأطروحات، هواجس منظمات المدني بحسبانها الوكيل الناطق باسم المجتمع، ومتوافقة مع السياسات المتبناة منذ اتفاق الطائف، أي تلك السياسات النيوليبرالية التي حررت السوق وفتحت الباب واسعًا لقضايا لم تكن مطروحة سابقًا. لذلك تصبح موضوعات مثل "الأمم المتحدة والتنمية تدخلات منظمة الأمم المتحدة في...، و"أداء المنظمات الدولية في ممارسة المقاربة التشاركية في التنمية المحلية دراسة حالة..."، و"مساهمة الجمعيات في الحماية البيئية في لبنان حالة..."، و"الزعامة السياسية ودورها في الخدمات الاجتماعية والتنمية المحلية نموذج..."، و"دور المشاريع الزراعية الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة"، و"إدارة الجمعيات الأهلية في لبنان واسهاماتها الاجتماعية والاقتصادية"، و"القطاع السياحي في لبنان وإسهاماته التنموية". سادت تلك الموضوعات وأصبحت النموذج الغالب لأبحاث الخريجين، وطبعت بشكل عام بالنظرة التجزيئية لمشكلات المجتمع، وانسحاب المعالجات القائمة على المقاربات التي تفتقد النظرة العامة والتكاملية والشاملة.

تميّزت الأطروحات بميل واضح – إن لم نقل تبعية– للتصورات والانشغالات التي عبّرت عنها الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، ووكلاء السلطة السياسية داخل المؤسسة الجامعية. يمكننا ملاحظة كيف أن اهتمامات وانشغالات الباحثين، تزامنت مع بروز موضوعات معينة وسيطرتها على مستوى الخطاب والممارسة السياسية للسلطة والمجتمع المدني بمنظماته المختلفة (العمل على قضايا المرأة والتنمية المحلية) على سبيل المثال لا الحصر.

عكس النتاج المعرفي لهذا الاختصاص انخراط قطاع التعليم والبحث في عولمة التعليم، وقدم صورة تراجع اهتمام الطلاب بعناوين البحث المحلّية العريضة الملحّة لمصلحة "فرض البرامج الجديدة من قبل المؤسسات الدولية، والحلول مكان مشاريع البحث الداخلية" (الكنز، 2015) حيث يقابل طغيان موضوعات التنمية، تراجع كبير لمعالجة لقضايا المجتمعية كالفقر وقضايا العمل والطبقة.

- **المختلف وتشتت الرأسمال**

احتلت خانة المختلف المرتبة الأولى لحيازتها على 33.7% من نتاج المعهد المعرفي. أدخلنا في هذه الخانة، كما ذكرنا أعلاه، كل الموضوعات التي لم تتوافق مع الاختصاصات الموضوعة من قبل إدارة المعهد. وناقشت الأطروحات مروحة واسعة جدًا من الموضوعات مثل: قضايا الاشتراكية وفكر جلال الدين الرومي والموسيقى والمرض والجنسانية عند المعوقين جسديًا والنزوح السوري والتغذية والنبات، واللباس والتعري[8] وقضايا المرأة والغذاء والدين والموت الرحيم، والجنسانية والجنس الثالث، والفن والموسيقى، والنبات، والساحات العامة، وآداب ميخائيل نعيمة، والأمراض، واستهلاك الغذاء البيولوجي، والكيمياء وغيرها الكثير.

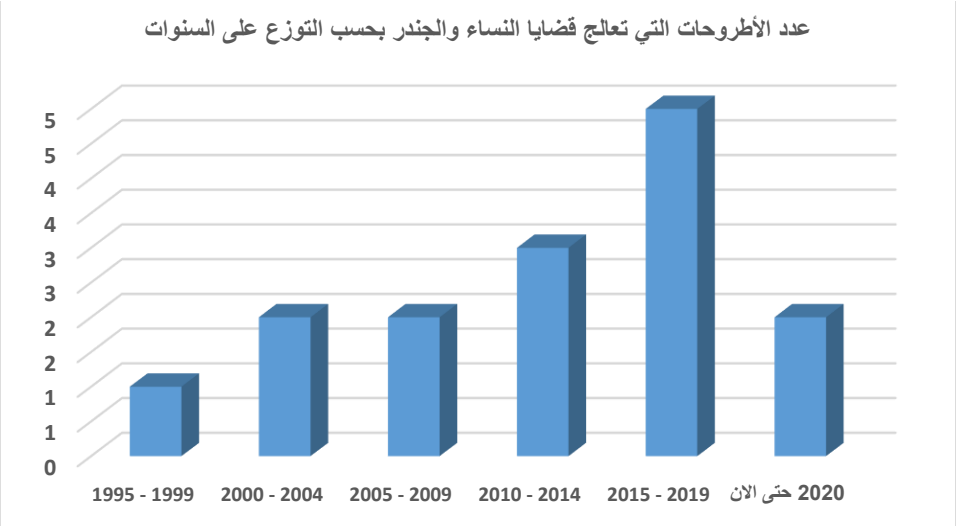

عولجت بعض تلك الموضوعات بشكل كبير مثل قضايا المرأة والجندر، لكنها لم تتكرّس كاختصاص منفصل. ودامت الموضوعات المتنوعة في طور المحاولات الخجولة الفردية التي لم تلق اهتمامًا واسعًا. من تلك الموضوعات الجنسانية التي بقيت ضمن الطروحات التي تقع ضمن غير المفكّر فيه، أو الذي يجب ألا يفكّر فيه من باب تجاهله، وعدم الاعتراف به في الواقع.[9] وعلى الرغم من تشتت العناوين في هذه الخانة، نتلمس ثلاثة اتجاهات واضحة المعالم تشكّلت من الموضوعات الدينية، والموضوعات الأخلاقية، والموضوعات "الشخصية". حين نقول شخصية لا نحمّل هذا المصطلح أي قيمة سلبية، بل من أجل تمييزها عن الاتجاهات العريضة الآخذة بالتبلور.

- **الموضوعات الدينية**

تقدمت الموضوعات الدينية التي يصعب تصنيفها ضمن علم الاجتماع الديني[10] في خانة المختلف على ما عداها من الموضوعات. فقد حازت (10.8%) من الأطروحات التي

عولجت على مدى الفترة الزمنية المدروسة. تميّزت فترة التسعينيات بمعالجتها لموضوعات أكثر التصاقًا بالثيولوجيا أو خانة الأدب الديني أو السير الدينية لبعض الأعلام والشخصيات والمؤسسات الدينية وآداب التصوف.

في خلاصة القول لا ترتكز هذه الأطروحات على المقاربات التي تعتمد في علم الاجتماع الديني الذي يدرس الكيفية التي تمارس فيها الممارسات والمعتقدات والأشكال المؤسسية للأديان، في اختلافاتها وأهدافها ووظائفها الاجتماعية.

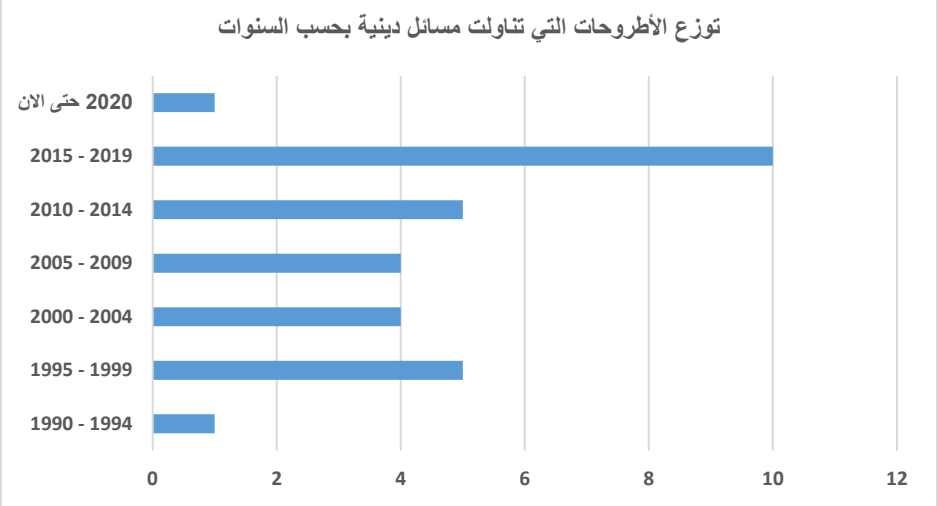

بل يمكن القول إن بعضها إن لم نقل أغلب الأطروحات التي اشتغلت على الموضوعات الدينية، استعصت على الطروحات السوسيولوجية، ومالت بشكل واضح وصريح، إلى الوعظ الديني، بحيث أفردت في ثنايا صفحاتها آيات التنزيل التي لا تخضع للنقاش، وتظهر هذه الفقرة المقتبسة من أطروحة تناولت موضوعًا دينيًّا ما نقصد: "لقد توالى الانحراف بالأطروحة الإسلامية وزاغ الحكّام عن أهدافها، فتوالت الثورات لتذكر الجميع بميزان الشرع، وتضع المجتمع وجهًا لوجه مع التكليف الشرعي. وعليه فقد توالى بذل المهج والنفوس، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ركنان أساسيان من أركان الإيمان، وتحقيقهما أو الشروع بهما شرط شرعي للتدليل على صحة العقيدة وفعلها في نفس المؤمن العارف الملتزم"!

ظلّت تلك الثيمات المسيطرة على النتاج حتى اندلاع "الثورات العربية" في أشغال الخريجين، لكن تحولًا بارزًا بدأ يظهر ليُبحث أكثر في الموضوعات التي تتناول الفكر الديني "الإصلاحي" إن كان لدى الشيعة أو السنة، في المقابل كان هاجس الأقليات المسيحية وسبل اندماجها في المجتمع، حاضرًا على بساط البحث.[11]

ولعلّ ما يفسّر هذا التحوّل في النتاج البحثي يعود بحسب قبانجي، إلى "الحساسية المفرطة لرصد كل شاردة وواردة مصدرها التخوّف على النظام، أو تنامي خطر التنظيمات الإسلامية أو تعاظم الإرهاب". فالنظر العلمي بحسب والكلام لقبانجي نفسه "استقر في ذهن واضعي

السياسيات على الحفاظ على الاستقرار، لذلك توالت الأبحاث حول الجماعات الإسلامية وأنظمة الحكم فكثرت الأعمال التي يفترض أن تعزز استمرار الأنظمة وتمدّها بعناصر القوة (الحكم الرشيد، تحديث المؤسسات، إلخ)" (قبانجي، 2011، م. س.).

- **الوعظ الأخلاقي**

ترافق مع الموضوعات الدينية الاشتغال على موضوعات ذات محمول أخلاقي، إذ تشي العناوين التي اهتمت بموضوعات اللباس ومنصّات التواصل الاجتماعي، وموضوعات الجنس والزواج وأثرها على القيم والأخلاق والأسرة، بالبعد الأخلاقي والقيمي الذي يحمله الباحث حين معالجته لتلك الموضوعات. فقد أظهرت تلك المعالجات القلق الذي يعتمل في ذهن الطالب من تأثير هذه الوسائط على هوية العائلة والمجتمع تحديدًا النساء والمراهقين.[12]

يكشف هذا العنوان: "اللباس بين الاحتشام والتعرّي"، عدم قدرة الباحث على فصل زمنه البحثي عن زمنه المعيوش، فيثقل حينها بحثه بالأحكام القيمية، ووقوعه بالتالي في فخّ المعيارية الاجتماعية (الأمين، 2021، ص138). فغالبًا لا يتفلّت المشتغلين على تلك الموضوعات من شرط انسلاخ المعرفة المنتجة عن منتجيها كفاعلين اجتماعيين، لذلك تتداخل الحدود بين زمن شرط عمله كباحث، وبين زمن شرطه كفاعل اجتماعي. ومن نتائج هذا الخلط استخدام لغة معيارية تبين الخطأ من الصواب وتحكم على الأعمال والنيات.[13]

- **تحالف الإيديولوجيا الدينية وأو الأخلاقية مع النزعة التقنية الاختزالية**

تظهر القراءة الأولية للموضوعات التي عولجت، حضور مقاربتين معرفيتين عريضتين أضف إلى كمشة من النتاجات المشتتة التي يصعب وضعها ضمن مقاربة واضحة المعالم المعرفية. عملت ماكينات المقاربة الأولى في انتاج معرفة تنموية، سيطرت عليها النظرة التخصيصية للموضوعات. وحكمت هذه المقاربة نظرة تجزيئية للقضايا المجتمعية تؤمن "[بـ]قوة وفعالية أسلوب هذه المعالجة القائم على ميكانيكا الهندسة الاجتماعية التي تفتقد إلى نظرة عامة تكاملية وشاملة" (العياشي، 1998، م. س.).

أما المقاربة الثانية فقد انشغلت بإضفاء الصفات الجوهرانيّة على القضايا السجالية ما يصعّب اخضاعها للنقاش، تحت طائلة استبعاد أو تكفير المشتغلين عليها، أو اتهامهم بالسقوط الاخلاقي. فقد أدى تحالف الإيديولوجيا الأخلاقية والدينية مع المقاربة التجزيئية للقضايا البحثية، إلى إزاحة النظر عن القضايا المجتمعية الملحة، ووضعها في خانة اللاسياسة. تحصر المقاربات الاختزالية إن صح التعبير بحسب العياشي (1989) بالبحث في موضوعات إدارة وتسيير التوترات الاجتماعية، والبحث في مشكلات التي تساعد في تكيف المؤسسات الاجتماعية، مع الضغوطات التي يفرضها واقع الاختلالات الهيكلية وصياغة سياسيات قصيرة المدى لمواجهة الضغوط الملحة.

أما الأعمال التي تفلتت من كنف تلك المقاربتين، فتصبّ في خانات معرفية مختلفة، فقد تشتّت عناوينها، فقاربت موضوعات كثيرة مختلفة، لكن يمكن وضع اليد بشكل ملموس على شكلين بارزين فيها:

- يتمثّل الشكل الأول بتلك التي يقتصر هدفها على حصول صاحبها على مكانة اجتماعية عبر الحصول على الشهادة، أو على الترقي الوظيفي – على سبيل المثال لا الحصر تلك الأطروحات التي تتناول موضوعات أدبية– لذلك نرى أن اختيار الموضوع ممهور بهذين الهمّين.[14]
- أما النوع الثاني فقد تناول الموضوعات التي هجست بهموم بحثيّة على علاقة بما يعتمل بالمجتمع من قضايا وحراكات. مع ذلك تمثلت الصعوبة في عدم قدرة منتجيها على التفلت من شروط الإنتاج السائدة التي فرضتها هشاشة استقلالية الحقل العلمي، ولا سيما إن هذه الإنتاجات لم تنجح في صناعة تقليد علمي بحثي.

قد يعود التشتت الواسع في عناوين هذه الفئة، إضافة إلى الاعتبارات التي عالجناها أعلاه، إلى افتقار المعهد إلى جسم أكاديمي مكرّس للتعليم والبحث، إذ يتألف جسم المعهد التعليمي جلّه من أساتذة متعاقدين بالساعة (80%)، بحيث يفتقر هؤلاء إلى الإمكانات الموضوعية، والوقت اللازم الذي يتيح لهم تكريس تقاليد علمية راسخة في البحث، فالأستاذ من هؤلاء يفتقد الاستقرار الوظيفي نظرًا لتوزيع وقته من أجل تأمين معيشته عبر التعليم في عدة جامعات في بعض الأحيان.

من ناحية أخرى، يميل الأساتذة إلى حصر مهامهم الأكاديمية في التعليم دون البحث، فالمؤسسة الجامعية لا تلزم الأساتذة بالقيام بالأبحاث، ويعود إنجازهم للبحوث إلى التزاماتهم وخياراتهم الشخصية، أو للحصول على الترقي الوظيفي. فغياب الأستاذ الباحث عن جسم الهيئة التعليمية له كبير الأثر على خيارات الطلاب البحثية أيضًا. وفي سياق متصل لا تلزم إدارة المعهد أساتذتها بالانضمام إلى المختبرات البحثيّة المنضوية تحت لواء مركز أبحاث المعهد، مما له كبير الأثر على انقطاع جزء كبير منهم عن المشاركة في النقاشات التي قد تجريها هذه المختبرات حول الموضوعات التي قد تشكّل هواجس بحثية مستقبلية لهم ولطلابهم من ناحية، وما يغيّب المعهد أيضًا من تصوراتهم حول الثيمات البحثية التي يمكن العمل عليها بشكل جماعي والمرتبطة بقضايا المجتمع من ناحية أخرى.

- **خلاصة واستنتاج**

كان من شأن التغيرات العميقة الحاصلة في بنية المجتمع اللبناني والعلاقات الاجتماعية، كذلك في نمط النظام الاقتصادي وسلطة ما بعد اتفاق الطائف السياسية، أن تترجم بهيمنة حقل السلطة، ووضع يدها على المجتمع والشروع في تفكيك مؤسساته، ما أدى إلى تآكل روابطه ومؤسساته (النقابات مثلا)، فضلًا عن استبدال الهم الجمعي بالخلاص الفردي وتسييد سياسة اللاسياسة.

لم تكن المؤسسة الأكاديمية هشّة الاستقلالية، بمنأى عن هذه التحولات الطارئة التي شهدها كل من حقلي السلطة والاقتصاد. فقد أسهمت تلك التحولات في التأثير على الطلب الاجتماعي للبحث، وبالتأثير على التكوين في علم الاجتماع، وعلى تأسيس أنواع جديدة من التخصّصات في هذا الفرع المعرفي، أضف إلى بروز حقول بحثية أصبحت شبه مكرسّة أو في طور التكريس. في السياق، طبع الإلحاق المتمادي لمكوّنات المعهد الأكاديمية والبحثية بحقل السلطة النتاج المعرفي للخريجين.

ونتلمس بصمات السياسات النيوليبرالية بتسييد الموضوعات التي تتعاطى الشأن التنموي، وكأنها قضايا منفصلة عن البنية الاقتصادية السياسية المسببة لمشكلاتها والناتجة عنها. إن افتقاد تلك المقاربة لتحديد درجة واتجاه تبلور العلاقات الاجتماعية، والتعرف على طبيعتها، كذلك تجاهلها التعارض وحتى التناقض في المميز لحركية التحولات الاجتماعية الراهنية، يدفع إلى إهمال الموضوعات الإشكالية التي من شأنها أن تشكّك في حالة الستاتيكو التي حاولت السلطة السياسية تعميمها. فغالبية لم تكن موجهّة إلى "الشارع، والقوى العميقة في المجتمع، والعلاقات الاجتماعيّة، وتحوّلات البنية الاجتماعيّة والفكريّة" (قبانجي، 2019) ما يفسر ضآلة النتاج المعرفي الذي يعالج الحركات الاجتماعية التي توالت فصولها منذ التسعينيات.

إن الاعتماد على الحلول الظرفية السائدة في منظومة التفكير القائمة على النظام النيوليبرالي والتي تتكوّن عدتها البشريّة من الخبير أو جماعة الخبراء الساعين إلى تقديم الحلول الظرفية والعرضية، وتدبير الأزمة عوض حلّها من دون الاعتماد على سلطة الفكر والمفكرين والمثقفين الذين يتم تهميشهم، والاستغناء عن أدوارهم، يؤدي إلى تدهور وانحطاط المجتمع الإنساني المعاصر (دونو، 2020). وخطورة انعكاس هذه المقاربة تتمثّل في المؤسسة الجامعية في إبعاد السياسة عن الشأن الأكاديمي، وتسييد اللاسياسة والنظرة التجزيئية والذرية لمشكلات المجتمع. إن تحالف هذه النظرة المقاربة التجزيئية، والاعتقاد في قوتها وفعاليتها كأسلوب للحلّ القائم على ميكانيكا الهندسة الاجتماعية التي تفتقد إلى نظرة عامة تكامليّة وشاملة وتحالفها مع الحضور الطاغي للباحث الواعظ، أبعد الطروحات التي تعالج الإشكاليات المجتمعية. وهو ما يبرر الهروب من طرح الأزمات المصيرية والاجتماعية كالحركات الاجتماعية التي اعتملت في المجتمع اللبناني.

أختم البحث بما اقتبسه رئيس الجامعة اللبنانية حين تقديمه لنظام معهد العلوم الاجتماعية، عن بورديو، قائلًا: "إن علم الاجتماع، لا يستحق ساعة من الجهد، إن ظلت معارفه الخبراتية بين الخبراء أنفسهم. فإيماننا بأهمية هذا المعهد وبدوره في بناء قدرات طلابه، ليكونوا منخرطين فعليًّا في هموم وشجون مجتمعهم، هو كبير" (أيوب، 2017).[15] لكن بين هذا الاقتباس النظري والواقع الملموس بون شائع.

***

الهوامش

*** باحثة لبنانية. حائزة شهادة دكتوراه في العلوم الاجتماعية من معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية 2016. أستاذة مساعدة في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. باحثة في مجلس النواب اللبناني، عضوة الهيئة الإدارية للجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، والأمينة العامة لتجمع الباحثات اللبنانيات.**

● Lebanese researcher. She holds a PhD in Social Sciences from the Institute of Social Sciences at the Lebanese University (2016). She is an Assistant Professor at the Institute of Social Sciences at the Lebanese University, a researcher at the Lebanese Parliament, a member of the administrative board of the Lebanese Sociological Association, and she is the Secretary General of the Lebanese Women Researchers Collective.

**** ورقة قُدمت في المؤتمر السادس للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية المعنون: "إنتاج المعرفة النقديّة في المنطقة العربيّة" – بيروت 26 نيسان 2023، وقد جرى تحديثها للنشر في مجلة الحداثة.**

[1] لن نقوّض في المصطلحات المتداولة لتسمية الحراكات والتي أسماها البعض: انتفاضات، والبعض الآخر أسماها: ثورة نظرًا لأن هذا البحث ليس مخصصًا للبحث في المحمول السوسيولوجي للمصطلح.

[2] De Montlibert Christian (2008), «L'hétéronomie du champ de la sociologie», *Regards sociologiques*, n° 36, p. 13-30.

[3] حدث ذلك عبر السنوات من خلال مراسيم وقوانين وقرارات وإجراءات طالت الجامعة الرسمية في حوكمتها، ما نال من استقلاليتها، فأصبحت بشكل أو بآخر ملحقة بحقل السلطة.

[4] يعطي المعهد منذ تأسيسه إجازة تعليمية، وفي التسعينيات تزايدت أعداد الخريجين الذين ينوون الحصول على هذه الشهادة نظرًا لإنشاء فرع جديد في المرحلة الثانوية أسمي فرع الاجتماع والاقتصاد، استجابة لخطة النهوض التربوي التي أقرّها مجلس الوزراء بتاريخ 1994/8/17.

[5] المرسوم 900 صدر في 4 آب 1983، متاح على موقع مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية https://tinyurl.com/3bcv8t4y

[6] من الصعب إدراج العناوين تحت مجال تخصصي دقيق، لأن بعض العناوين تناولت موضوعات واسعة جدًا لا يمكن حصرها داخل تخصص محدد من جهة، ومن جهة أخرى بدأ طلاب المعهد منذ فترة يتناولون الموضوع المبحوث من خلال مقاربة علمية، ثقافية، فكرية واجتماعية، تبحث في كل ما يجمع بين التخصصات المعرفية المتعددة، أي عبر ما يصطلح على تسميته "البينمناهجية". لا يمكننا الجزم بأن هذا الميل له قواعد وتقاليد علمية صارمة حاليًا.

[7] انظر في هذا الخصوص المنصة الإلكترونية: بوابة لبنان للتنمية والمعرفة، متوفر على العنوان الإلكتروني التالي: https://lkdg.org/ar/about

[8] بعض العناوين التي تناولها طلاب الدكتوراه طرحت قضايا في الاشتراكية وفكر وتجارب واستنتاجات، والتقاطع المعرفي بين ميخائيل نعمية وكمال جنبلاط، والتربية الاجتماعية عند جلال الرومي، والمرض والتابو في المجتمع اللبناني، واتفاقية حقوق الطفل ووضع الأطفال في لبنان، والموسيقى والشباب اللبناني والأغنية العربية الحالية والمناخ السوسيوثقافي، والجنسانية والدين والقيم والتمثلات الجنسية عند الجماعات المسيحية في لبنان، والمتطوعون والعمل التطوعي في لبنان، والجنسانية والإعاقة الجسدية في مستشفى بيت شباب، والتأثيرات الاقتصادية الاجتماعية للنزوح السوري إلى لبنان على منطقة البقاع، والنزوح السوري إلى البقاع فرصة أم أزمة؟ وهجرة السوريين القسرية وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والساحات العامة في لبنان، والجنس الثالث في العولمة نموذجًا، استهلاك المنتجات البيولوجية في لبنان – مقاربة بسيكوسوسيوانثروبولجية، والجوانب الثقافية للتقليد الحيوي، واللباس بين التعري والاحتشام – الشياح عين الرمانة نموذجًا، والفنون وأثرها على عملية الاندماج الاجتماعي مقاربة سوسيو انثروبولوجية لرصد فعاليات الفنون في دمج الفئات المهمشة، وواقع الصحة الإنجابية في عكار، والمراهقون في لبنان بين التمثلات الاجتماعية والاضطرابات الغذائية...

[9] على سبيل المثال تم رفض مشروع بحث في الماستر حول المتحولين جنسيًا قدمته طالبة، بحجّة أنه موضوع يصعب تناوله لأنها فتاة بالدرجة الأولى، ولأن الموضوع حساس بالدرجة الثانية.

[10] في تعريف **علم الاجتماع الديني**: علم اجتماع الدين يهتم بدور الدين في المجتمع، أو في التعريف الآخر دراسة المعتقدات الممارسات والأشكال التنظيمية للدين مستخدمين مناهج وميادين علم الاجتماع the discipline of sociology. فهذا الميدان

المعرفي يختلف بشكل واسع عن الثيولوجيا The sociology of religion broadly differs from theology in assuming indifference to the supernatural, theorists tend to acknowledge socio-cultural reification of religious practice. Available at: https://en.wikipedia.org/wiki/Sociology_of_religion

[11] بعض عناوين الموضوعات التي عولجت ما بين العام 2015 حتى اللحظة: المقدس الشيعي لدى العرب وغير العرب "لبنان –العراق– إيران–السعودية، والإسلام بين الثابت الإيديولوجي والمتغير المعرفي "الإخوان المسلمون في مصر نموذجا، وصورة الآخر المذهبي في الخطاب الفقهي للفقهاء المسلمين ابن تيمية والعلامة الحلي نموذجًا، والفكر الديني الإصلاحي المعاصر "العلامة الشيخ عبد الله العلايلي – العلامة المرجع الدكتور محمد خاتمي – الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، مفهوم الدعوة في فكر الحركات الإسلامية وممارستها لدى بعض الجماعات الإسلامية السنية في لبنان، والأقليات المسيحية في لبنان العلاقة مع الدولة والاندماج في المجتمع، وثقافة المواقع الدينية الأثرية في مجتمع محلي زحلة والبقاع الغربي...

[12] بعض تلك الموضوعات حملت العناوين التالية: أثر استخدام الانترنت على القيم العائلية والاجتماعية للشباب، ومواقع التواصل الاجتماعي بين العولمة والهوية وسائل الاتصال على تشكيل الثقافة المحلية...

[13] للمزيد حول المعيارية الاجتماعية والفاعل الاجتماعي، انظر: الأمين، عدنان (2021)، م. س.

[14] للتوسع أكثر في هذا الخصوص، أنظر: عواضة، هلا (2019)، التكوين على البحث، م. س.

[15] الجامعة اللبنانية نظام معهد العلوم الاجتماعية مركز الأبحاث، برامج الإجازة، الماستر البحثي والمهني، 2017/2016

* * *

المصادر والمراجع

– العربية

1. بعلبكي، أحمد (2017). **حول معوقات التنمية في لبنان – مقاربة اجتماعية ثقافية**. بيروت: دار الفارابي.
2. دونو، آلان، (2020). **نظام التفاهة**، ترجمة مشاعل عبد العزيز الهاجري، دار سؤال للنشر.
3. المرسوم 900 صدر في 4 آب 1983، متاح على موقع مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية.
4. قبانجي، جاك قبانجي، (2019). الحراك اللبناني بين التقصير الأكاديمي والقيم الشبابية الجديدة، مقابلة أجرتها د. عبادة كسر ضمن سلسلة مقابلات اجرتها **مجلة الآداب الإلكترونية** لفهم انتفاضة 17 اكتوبر 2019 اللبنانية، 15 تشرين الثاني 2019، متوفر على العنوان الإلكتروني التالي: https://tinyurl.com/55pn4knm
5. قبانجي، جاك، (2017). لماذا تغيب الطبقة العاملة عن التحليل الطبقي للمجتمع؟ حول موقع الطبقة العاملة ودورها في التشكيلة الاجتماعية "اللبنانية" راهنًا، **مجلة الطريق**، ع 21.
6. قبانجي، جاك، (2011). لماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية، **إضافات**، ع. 14 ربيع 2011.
7. الكنز، علي، (2005). العلوم الاجتماعية في العالم العربي، في المعرفة وعمليات التغيير في المجتمعات العربية، تحرير جاك قبانجي، **إضافات**، ع. 6
8. الجامعة اللبنانية: نظام معهد العلوم الاجتماعية مركز الأبحاث، برامج الإجازة، الماستر البحثي والمهني، 2017/2016
9. الأمين، عدنان، (2018). **الجامعة اللبنانية تحت وطأة التحولات السياسية في كتاب سير عشر جامعات حكومية عربية**، مجموعة مؤلفين، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
10. الأمين، عدنان، (2021). الجامعة اللبنانية والسياسة من فوق ومن تحت، **صحيفة النهار**، 22 و25 أيلول 2018.
11. الأمين، عدنان، (2021). **إنتاج الفراغ التقاليد البحثية العربية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
12. العياشي، عنصر، (1989). **أي غد لعلم الاجتماع**، كتب كراسك، ص 11– 25.
13. المهدي، مبروك، (2020). **علم الاجتماع وأقداره العربية**، مقابلة أجراها للعربي الجديد شوقي بن حسن، 27 آذار مارس. متوفرة على العنوان الإلكتروني التالي: https://tinyurl.com/ypppprm8d
14. السعدي، محمد سعيد، (2022). **أوهام النيوليبرالية في المنطقة العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.**
15. بامية، محمد، (2015). **العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور**، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.
16. بدوي، موسى (2021). في علم الاجتماع العربي.. هل يقف عاجزًا أمام التحولات؟ ملفًا أعدته بثينة غريبي، **منصة الفيصل الثقافية**، 1 تموز/ يوليو2021: https://www.alfaisalmag.com/?p=21158
17. مبروك، مهدي (2021). في علم الاجتماع العربي.. هل يقف عاجزًا أمام التحولات؟ ملفًا أعدته بثينة غريبي، **منصة الفيصل الثقافية**، 1 تموز/ يوليو 2021: https://www.alfaisalmag.com/?p=21158

18. لبيض، سالم، (2021). في علم الاجتماع العربي.. هل يقف عاجزًا أمام التحولات؟ ملفًا أعدته بثينة غريبي، **منصة الفيصل الثقافية**، 1 تموز/ يوليو 2021: https://www.alfaisalmag.com/?p=21158

19. عواضة، هلا، (2019). **الإنتاج على البحث وإنتاج المعارف العلمية حالة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات

20. عواضة، هلا، (2021). **قراءة سوسيولوجية في تشكل الحقل العلمي** – نموذج معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

In Raymond, C., Catusse, M., & Hanafi, S. (Eds.), ***Un miroir libanais des sciences sociales: Acteurs, pratiques, disciplines.*** **Diacritiques Éditions.** doi :10.4000/books.diacritiques.6505

21. سعدون، يوسف، (أيلول 2009). قراءة نقدية حول علم الاجتماع في الوطن العربي، **منشورات مخبر:** المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، ع. 5

– الأجنبية:

1. Bourdieu, P. (1976). «**Le champ scientifique**», *Actes de la recherche en sciences sociales*, vol. 2, nº 2-3, p. 88-104.

2. Bourdieu, P. (1993). ***The Field of Cultural Production*: *Essays on Art and Literature***, edited and introduced by Randal Johson, New York, Columbia University Press

3. Bourdieu, P. (2001). **In Incorrigiblement optimiste**, interview avec Luciano Trigo, in *O'Globo* (Brésil), (2001), aussi in *Agone* 26 et 27 «Revenir aux luttes», P.234

4. Bourdieu, Pierre (2004), ***Science of Science and Reflexivity*,** translated by Richard Nice, Chicago University of Chicago Press.

5. De Montlibert, C. (2008). «**L'hétéronomie du champ de la sociologie**», *Regards sociologiques*, nº 36, p. 13-30.

6. Giroux. H. (2015). **NEOLIBERALISM'S WAR AGAINST HIGHER EDUCATION AND THE ROLE OF PUBLIC INTELLECTUALS**, Límite. *Revista Interdisciplinaria de Filosofía y Psicología,* Volumen 10, N¹34, 2015, pp. 5-16

7. Harper, V. (2014). **Neoliberalism, Democracy and the University as a Public Sphere**: an interview with Henry A. Giroux. *Policy Futures in Education Vol 12, N⁰ 8.* www.wwwords.co.uk/PFIE

* * *

* *

*